

## وزير الصحة حدد عناوين دعم المستشفيات الخاصة



في ٤ أيلول، عقد وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الاعمال الدكتور حمد حسن اجتماعاً مع نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون يرافقه وفد من مجلس النقابة. وتناول البحث سبل تفعيل التعاون في مرحلة تتعاضد فيها التحديات وسط تسجيل خطوات متعددة لتأمين جزء من حقوق المستشفيات.

وأكد الوزير حسن أن «الشعار الذي يعتمده منذ تسلمه مهامه في وزارة الصحة العامة يعتمد على تحقيق الأمن الصحي للمجتمع اللبناني من خلال التعاون بين القطاع الصحي العام والقطاع الصحي الخاص. ونوه الوزير حسن بما قامت به المستشفيات الخاصة ليل انفجار المرفأ. «من استيعاب إنساني وطبي رائع للمرضى الذين كانوا في المستشفيات الأربعة التي خرجت من الخدمة، إضافة إلى الجهود الجبارة التي تم بذلها لمداداة أكثر من خمسة آلاف جريح في وقت قياسي لم يتعد اثنتي عشرة ساعة، وهو ما يؤكد على الإرادة والقدرة والكفاءة لكل الأطقم الطبية وادارات المستشفيات الخاصة».

وحدد الوزير حسن أربعة عناوين لدعم هذه المستشفيات وتأمين جزء من مستحققاتها وحقوقها، وذلك وفق التالي:

**أولاً:** تأكيد وصول مستحقات العام الماضي المتعلقة بوزارة الصحة العامة إلى كل المستشفيات الحكومية والخاصة. وقد تعذر البدء بدفع مستحقات العام الحالي كل ثلاثة أشهر من ضمن السقف المالي السنوي بسبب استقالة الحكومة.

**ثانياً:** بالنسبة إلى المصالحات نتيجة تجاوز الأسقف المالية والتي يبلغ حجمها اربعمئة وخمسين مليار ليرة لبنانية فقد أصبحت في الصرفيات في مصرف لبنان حيث تم وضع آلية عادلة وشفافة بعيدة عن المحسوبيات والأساليب الملتوية والضغط بأشكالها كافة.

ولفت الوزير حسن إلى وضع آلية توافقية بحيث يصار في مكاتب التدقيق التابعة لوزارة الصحة العامة إلى حسم اثنين ونصف في المئة عن كل تجاوز في السقف المالي يبلغ ملياراتاً. وترتفع نسبة الحسم كلما ارتفع التجاوز مع تطبيق نسب الحسم العادلة على الجميع من دون استثناء.

**ثالثاً:** سيتم التقدم بكتاب إلى حاكم مصرف لبنان لتوفير مئتي مليون دولار لزوم تحويلات بالدولار الأميركي من مبالغ الأرصدة للمؤسسات الاستشفائية إلى الخارج أو الوكلاء في الداخل لشراء ما تحتاج إليه المستشفيات من قطع غيار للمعدات الطبية.

وأكد الوزير حسن أن هذا الطلب حصل على تأييد رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري، موجهاً له التحية والشكر على الدعم وتقديره للحاجات الملحة للمستشفيات.

**رابعاً:** ان مواجهة وباء كورونا خذ كبير وهناك مستشفيات لم تدخل حلبة الصراع فيما هذه مسؤولية وطنية بامتياز.

وأكد ان قيادة الجيش اللبناني تلبى مشكورة طلبات المستشفيات الحكومية والخاصة للحصول على المستلزمات الطبية ووزارة الصحة

## اللواء عماد عثمان وهارون بحثا مسائل مشتركة تهّم الطرفين



في ٢٤ حزيران، استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان في مكتبه بثكنة المقر العام، نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان المهندس سليمان هارون على رأس وفد من النقابة. وقد جرى خلال الزيارة البحث في مسائل مشتركة تهّم الطرفين.



حضر اللقاء رئيس وحدة الإدارة المركزية العميد سعيد فوّاز، رئيس مصلحة الصحة العميد الركن معين شحادة، رئيس شعبة الشؤون الإدارية العميد المهندس عصام طقوش، ورئيس فرع الإدارة في وحدة الإدارة المركزية العميد محمد عبود.

## دياب: لتشكيل لجنة طوارئ صحية

في ٢٨ تموز، رأس رئيس الحكومة الدكتور حسان دياب في السراي الحكومي، اجتماعاً مع وفد نقابة أصحاب المستشفيات حضره نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع زينة عكر، وزير الصحة حمد حسن، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان وسيم منصور، رئيس نقابة أصحاب المستشفيات سليمان هارون، أمين السر محمد علي حمادي، أمين الصندوق ميشال شاهين، ريتشارد هيكل، حسين شقير، متري حداد، ومستشارة رئيس الحكومة الدكتورة بترا خوري.

وبعد اللقاء قال هارون: «عرضنا مع دولة الرئيس المشاكل التي تواجه المستشفيات الخاصة، جهة المستحقات المتأخرة، والغلاء الكبير الذي نعاني منه لشراء حاجات المستشفيات ومستلزماتها الطبية نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار.

وطلب الرئيس دياب تشكيل لجنة طوارئ صحية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية نقابة المستشفيات ونقابات أخرى وممثلين عن وزارتي الصحة والمالية لمتابعة الأمور بهدف التوصل إلى الحلول، خصوصاً أن المشكلة معقدة ولا يمكن حلها بجلسة واحدة، وختاماً إلى متابعة».

العامة تكفل استكمال توزيع المساعدات بشكل عادل على كل المستشفيات وتطبيق الخطة المتفق عليها حتى نهاية أيلول باعتبارها مرحلية في انتظار تطورات سعر الصرف مع تشكيل الحكومة الجديدة. وأعلن الوزير حسن أن «وزارة الصحة العامة ستعمم قريباً جداول المكاشفة العينية والمالية لآخر ستة أشهر منذ بدء وباء كورونا حول ما حصلنا عليه من مساعدات مادية وعينية وماذا وزع منها وما يبقى في المستودعات كضمانة للشفافية وتأكيداً على أن المال العام في أمان».

## هارون

بدوره، شكر النقيب هارون الوزير حسن «الذي يأخذ هواجس المستشفيات الخاصة بالاعتبار ويتوصل إلى إيجاد الحلول، خصوصاً وان الضائقة المالية التي ترزح تحتها المستشفيات ليست بجديدة».

وأكد أن «المستشفيات تنظر بإيجابية إلى تسديد وزارة الصحة العامة مستحقات العام ٢٠١٩». موجهاً الشكر للوزير حسن على «تسديد الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، ولكن استقالة الحكومة حالت دون ذلك». وأمل «تسديد هذه المستحقات في وقت قريب، إضافة إلى تسديد ما تبقى من مستحقات العام ٢٠١٩ لدى الجهات الضامنة الأخرى».

وشدد هارون على أن «المستشفيات الخاصة تعمل وفق توجيهات الوزير حسن وتأخذ من الضعف قوة وتضع مشاكلها جانباً لتلبية حاجات المرضى». وأعلن «الموافقة على إجراءات موقنة تمتد شهراً لمعالجة مرضى كورونا». طالباً من المستشفيات الخاصة «التجاوب واحتضان هؤلاء المرضى حيث لا تستطيع المستشفيات الخاصة الاستقالة من مسؤولياتها».

وختم هارون مؤكداً «الاعتماد على الوزير حسن لاتخاذ الإجراءات اللازمة مع المعنيين لتسهيل أمور المستشفيات».